

الإسلاميون الشيعة في البحرين والقيادة الأخلاقية

حمدي عبد العزيز

القدس العربي : 2009/03/13

يقصد بموقع القيادة الأخلاقية في المجتمع، أن تقوم فئة مجتمعية ليس فقط بالتعبير عن هموم حزبها السياسي أو طائفها الدينية فقط وإنما التعبير أيضا عن هموم المجتمع بكل أطيافه في إطار مصارحة وحوار بناء وفعال مع السلطة بما يؤدي إلى عملية تغيير دائم فيما يتعلق بتحقيق أهداف مجتمعية توافقية كالاستقرار والديمقراطية، والتعايش الاجتماعي والمذهبي، والتنمية الإنسانية والاقتصادية ومكافحة الفقر.

ومن الملاحظ أن المواطنين الشيعة بالبحرين يتسمون بالفاعلية الاجتماعية والفكرية، ومن ثم فمن الضرورة بمكان معرفة الفكر الذي يوجه سلوك قياداتهم ومؤسساتهم في الفضاءات الثقافية والسياسية والاجتماعية والتي تشارك في مرحلة الإصلاح والتنمية في المجتمع.

يمكن القول إن الإسلاميين السنة ليس لديهم مشروع مكتمل، أو ربما لديهم ولكنه غير واضح، تجاه الديمقراطية والاستقرار السياسي، والتعايش الاجتماعي، والتنمية ولا تكفي أعمالهم المبدعة في المجالات الاجتماعية والخيرية لتسلم زمام موقع القيادة الأخلاقية في المجتمع مما يفتح الباب واسعا أمام الإسلاميين الشيعة للحصول عليه وي طرح في الوقت نفسه تساؤلا هو: هل يدرك الإسلاميون الشيعة في الفضاء الديني والاجتماعي والسياسي أن هذا الموقع بات شاغرا وأنهم يجب أن تتوافر فيهم مسؤولياته من أجل مستقبل أفضل للمجتمع بأكمله!؟

إن استقرار السلوك السياسي للجمعيات الشيعية الست التي تضم ألوان الطيف الفكري والسياسي وتناضل سياسيا واجتماعيا تحت قيادة الإسلاميين (جمعية الوفاق) يشير إلى أنها لا تملك خطابا واضحا وأجندات مشتركة، وبالتالي لا تعكس حقيقة الحيوية الفكرية والاجتماعية لدى المسلمين الشيعة، فهؤلاء بدلا من أن يزرعوا الأمل بالديمقراطية في أوساط قواعدهم الانتخابية، نجد أنهم ينجرون وراء الغضب المتصاعد في الشارع والذي تعكسه الشعارات على جدران القرى الشيعية والمظاهرات شبه المستمرة، ومكمن الخطورة هنا ليس فقط الدخول في صراعات مستمرة مع السلطة وإنما أيضا في زيادة فجوة التصورات والشكوك بينها وبين الحكم وقوى الموازنة.

إن الحكم تزيد هو اجسه يوما بعد يوم من الحراك الكائن في الشارع الشيعي ويعمل على فرض الاستقرار، والمضي في أن بمرحلة الإصلاح السياسي، وهذا لا يعني سوى حقيقة واحدة هي أن القطيعة ستظل مستمرة بين الطرفين بما يؤجل المستقبل المغاير الذي يشهد تحولا حقيقيا في القضايا الثلاث الكبرى: الديمقراطية وحقوق الإنسان، التعايش الاجتماعي، التنمية الإنسانية ومكافحة الفقر، وهي القضايا التي تنعكس إجابيا بلا شك على الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، وبالتالي إقامة نموذج للدولة الملكية الدستورية بالبحرين الذي من الممكن احتدائه في منطقة الخليج العربي.

إن الإسلاميين الشيعة مطالبون بصياغة خطاب واضح حول مطالبهم وطرحه للتداول السياسي والمجتمعي، ويجب أن يعملوا على تغيير شكل ونمط العلاقة القائم مع الحكم قوى الموازنة.. وذلك من خلال التأكيد على أمور عدة، أهمها:

أولا: على المستوى السياسي: من الأهمية فك الاشتباك بين (المسألة الشيعية الداخلية) وبين عرض قضايا داخلية في محافل خارجية، لأنه ليس من المقبول أن يقوم بعض نواب الشعب بتقديم شكاوى لأي فرد أو جهة، على اعتبار أن ذلك يكرس النظرة السياسية القائلة بأن قوى سياسية شيعية سعت إلى التحالف مع بريطانيا قديما وقوى غربية أخرى حديثا من أجل الضغط على الحكم، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يجب الانطلاق من قاعدة ذهبية لا يجب التشكيك فيها أو المطالبة بتغييرها وهي: 'أن المطالبات بالمزيد من المشاركة الاجتماعية والسياسية لا يجب أن تُرْفَى إلى التشكيك في شرعية النظام السياسي أو مناوئته!'

ثانياً: على مستوى القاعدة الشعبية: من الضرورة القيام بحملات توعية فكرية وإعلامية في أوساط القواعد الشعبية من أجل حسم الاختيار بين توجهين: أولهما يرفع شعار: 'فلتسقط العصابة الحاكمة'، ويعتبر أنه يجب تغيير الأسرة الحاكمة بالقوة. وثانيهما: يرفع شعار الديمقراطية والعدل والقضاء على التمييز، ويسعى إلى تحقيق مطالبه بوسائل سلمية لا عنفية.

هنا يجب الاعتراف أن الفريق الأول لا يعبر سوى عن غضبه ولا يخطط لتغيير النظام السياسي باستعمال العنف كآلية للتغيير أو ربما يريد العودة لأجواء التسعينيات انطلاقاً من قناعته بأن مرحلة الإصلاح ما كانت لتتحقق دون أحداث الغضب السابقة عليها التي شهدتها عقد التسعينيات!

لكن الخطورة في الأمر أن مثل هذه التصريحات تزيد هواجس السلطة تجاه الشارع الشيعي بأكمله وتهدد مرحلة الإصلاح السياسي من خلال ما نراه من إصرار طرف على التعبير عن غضبه وتمرد بينما الطرف الآخر يعمل على احتواء وفض أية مظاهرات سلمية ووقفها.

ومن المفارقة أن الفريقين اللذين يدعو الأول لحسم المواجهة بـ(التمرد)، ويشدد الثاني على حسم النزاع المدني سلمياً، يستند كلاهما إلى الخبرة التاريخية لاستشهاد سيدنا الحسين حيث يرى الفريق الأول أن هذه الخبرة مثلت ثورة على الاستبداد والظلم، فيما يعتبر الفريق الآخر أن مقاومة سيدنا الحسين عليه السلام كانت سلمية تماماً.

إن الدرس الهام الذي يمكن استخلاصه في المسألة الشيعية بالبحرين يتمثل في أن النسق الفكري الشيعي رغم حيويته وفاعليته ما زال قائماً على تأكيد مفاهيم 'الأقلية' و'الفئة' في مقابل المجتمع الأكبر الذي ربما يكون قد ساعد في تأصيل هذه المفاهيم في الشخصية الشيعية.

وإذا أراد الإسلاميون الشيعة استلام موقعهم كقيادة أخلاقية في المجتمع تساهم في عملية الإصلاح والتنمية فمن الضروري صوغ خطاب فكري وسياسي للمجتمع ككل وتكريس مفهوم المواطنة بأركانها الثلاثة: الحق، الواجب، المسؤولية.

وختاماً.. إن سر قوة حركات الإصلاح ليس في مواجهة السلطة، واتخاذ سلوك يزيد هواجسها أو حتى الانقياد وراء القاعدة الشعبية المنقسمة بين الرغبة في التمرد والتعبير عن الغضب بغض النظر عن آثاره وتداعياته وبين الدخول في حركة مطلبية سلمية، وإنما في قوتها الروحية المستمدة من الإسلام وقدرتها على القيام برسالتها في تعزيز الاستقرار السياسي وإصلاح المجتمع من خلال خطاب يعكس الأوامر القرآنية الخاصة بقيم العدل والحرية ومقاصد الشريعة ويجتهد في معالجة مشكلات الواقع في ضوء تلك القيم والمقاصد.

' كاتب وصحافي مصري يقيم بالبحرين